



أهم المحاور الاقتصادية التي تضمنها البرنامج التنفيذي لحكومة دولة الدكتور هاني الملقي الأفخم
كما صدرت في ١٣/ رمضان / ١٤٣٧ هجرية الموافق ١٨/ حزيران / ٢٠١٦ ميلادية

أفاد البرنامج التنفيذي لحكومة دولة الدكتور هاني الملقي بأنها ستتخذ إجراءات محددة في المجال الاقتصادي، لتحفيز المناخ الاستثماري والانطلاق بالاقتصاد، تركز على السير في بناء المؤسسات الاستثمارية وتفعيل الأموال المتاحة للشباب والرواد والمشروعات المتوسطة والصغيرة من أجل محاربة أفتي الفقر والبطالة في مختلف مناطق المملكة، وسوف تتركز تلك الإجراءات التي ستتخذها الحكومة خلال المرحلة القادمة على ما يلي:

(١) توقيع الاتفاق على برنامج الإصلاح المالي والهيكلي مع صندوق النقد الدولي، وقد قدمت الحكومة مشروعها للإصلاحات المطلوبة خلال عام ٢٠١٦ والسنوات الأربع اللاحقة وذلك بهدف تقليص العجز في الموازنة وزيادة نسبة النمو الاقتصادي، ومن ثم تقليص نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بحيث تبقى هذه النسبة في نهاية عام ٢٠١٦ قريبة جداً من نسبتها في نهاية عام ٢٠١٥، أما في نهاية البرنامج الذي سنعمل على متابعته تنفيذه فإن «المدبونية وحسب البرنامج ستخفض من (٩٤%) كما هي الآن إلى (٧٧%) من الناتج المحلي الإجمالي.

(٢) بعد صدور قانون صندوق الاستثمار الأردني، فإن الحكومة ستستمر في إيلاء هذا الموضوع أهمية قصوى خلال السنوات الأربع القادمة، وستعزز علاقاتها مع الأشقاء في المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي في شتى المجالات الاقتصادية والاستثمارية نظراً لما سيقوم به هذا الصندوق من مشروعات ذات أهمية كبرى للاقتصاد الأردني، ولضمان نجاح هذا المسعى.

(٣) ستعمل الحكومة على توفير قاعدة البيانات الضرورية والتسهيلات في مجالات تحديد مواقع تنفيذ العمل ومساراته بهدف إنجاز الدراسات الهندسية ودراسات الجدوى المالية والفنية لهذه المشروعات بالسرعة الممكنة.

(٤) اتخاذ كل إجراءات التسهيل والحماية للشركات المحال عليها عطاء تنفيذ هذه المشروعات، وستدرس مشروعات أخرى غير المذكورة في القانون والتي تشكل أهمية كبيرة للأردن وتقديمها للشركات المنبثقة عن الصندوق بهدف الاستثمار فيها.

(٥) ستقوم الحكومة بتوقيع مذكرة التفاهم بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية من أجل تفعيل قانون صندوق الاستثمار الأردني للعام ٢٠١٦ والذي أنجز خلال الدورة الاستثنائية الأخيرة لمجلس الأمة. وفي هذا الصدد سوف تتابع الحكومة مع حكومة المملكة العربية السعودية إجراءات تأسيس الشركة أو الشركات التي ستقوم بتنفيذ المشروعات الخمسة الواردة في مشروع القانون وإضافة أي مشروعات أخرى إليها، وستعقد الحكومة اجتماعات مع حكومة المملكة العربية السعودية لتوقيع الاتفاقيات ومذكرات التفاهم المطلوبة للسير في المشروعات الكبرى الواردة في القانون، كما ستقوم الحكومة بحملة ترويجية للقطاع الخاص والمواطنين وللصناديق السيادية العربية والدولية للمشاركة في رأسمال هذه الشركة.

(٦) إرساء علاقات متميزة مع دول إفريقيا ووسط آسيا وأمريكا اللاتينية، مستندة إلى جهود جلاتكم في هذا المجال، وعليه سوف تسعى الحكومة لتوثيق العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية مع هذه الدول وفق برنامج زمني يتماهى مع تطور العلاقات السياسية والدبلوماسية معها، وفي نفس الوقت ستستمر الحكومة في رفع مستوى العلاقات مع الدول التي يرتبط الأردن معها بعلاقات تاريخية متطورة.

(٧) ستعمل الحكومة على تفعيل خارطة استثمارات أساسية في مختلف محافظات المملكة خارج محافظة العاصمة، وإعداد دراسات الجدوى المطلوبة بهدف الاستفادة من الميزة النسبية لكل محافظة، وتوفير فرص العمل للشباب فيها، بحيث يجري تحديد متطلبات القوى البشرية لهذه المشروعات وبدء برامج التدريب المهني والحرفي لإعداد الكوادر المطلوبة للعمل في هذه المشروعات.



غرفة تجارة عمان
Amman Chamber of Commerce

- (٨) ستتابع الحكومة تطبيق قانون الاستثمار، وتعزيز عمل الهيئة المنبثقة بموجبه، حتى تسهل على المستثمرين عملهم داخل الأردن، وتقلل من العقبات والعوائق التي تحول دون تنفيذ بعض المشاريع الاستثمارية وتفوت فرصا استثمارية كبيرة على الأردن، وسيتم دعم هيئة الاستثمار وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وغيرها من المناطق الاقتصادية والتنموية وتقديم الدعم الكافي لها وتيسير إجراءات الاستثمار ودراسة المعوقات التي تقف أمام تنفيذها بشكل كامل ووضع حلول ابتكارية لها بدءاً من هذا العام واستمراراً في الأعوام القادمة.
- (٩) ستدعم الحكومة مشاركة القطاع الخاص وصندوق الضمان الاجتماعي في تمويل وإنشاء وصيانة المباني الحكومية خاصة في مجال التعليم والصحة والمحاكم وتأجيرها للحكومة ومن ثم نقل ملكيتها للحكومة بعد انتهاء مدة التأجير.
- (١٠) دراسة مؤسسات التمويل القائمة والتي تمول المشروعات الاستثمارية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بهدف تنسيق العمل فيما بينها، ورفع كفاءة استخدام الأموال المتاحة فيها، ومنع الازدواجية في أعمال تلك المؤسسات وإخضاعها لرقابة مالية موحدة، وذلك عن طريق إصدار قانون لهذه الغاية وتشكيل لجنة لإعداده.
- (١١) ستقوم الحكومة بإصدار قانون لمراقبة صناديق الاستثمار والإدخار غير الخاضعة للرقابة بهدف تحسين أدائها وتعزيز الحاكمية فيها ورفع مستوى التنسيق بينها منعا للهدر والازدواجية، وسيكون هذا القانون نتاجاً لمشاركة كل الجهات المعنية مثل النقابات المهنية والنقابات العمالية ومؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والإبداعية.
- (١٢) ستعيد الحكومة النظر في آلية عمل هذه المؤسسات في ضوء الأثر الضعيف الذي أحدثته في مجال توظيف القوى العاملة وتحفيز الشباب على المخاطرة في الاستثمار بدلا من البحث عن الوظيفة وهكذا يتحولون من طالبي التوظيف إلى خالقي فرص عمل.
- (١٣) ستبشر المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بمنح سلف وقروض شخصية لمقاعديها بهدف توفير رأسمال ضروري لهم ليتمكنوا من إنشاء مشاريع خاصة بهم تمكنهم من رفع مستوى معيشتهم.
- (١٤) ستنشئ الحكومة لجنة دائمة في وزارة الصناعة والتجارة والتموين، للنظر في مشاكل الشركات المتعثرة والعمل معها ومع غرف الصناعة والتجارة لحلها وتمكين هذه الشركات من النهوض وتحقيق النمو المستدام.
- (١٥) ستعمل الحكومة على بناء القدرة التنافسية للأردن، وجعله أكثر انفتاحاً على أسواق العالم، والاستفادة من طاقاته البشرية لجعل الاقتصاد الأردني اقتصاداً رقمياً ومعرفياً قائماً على التنافسية في أسواق العالم، أسوة بما أنجزته بعض الشركات الأردنية والتي نالت أوسمة التقدير من جلالته على حسن أدائها في قطاعات صناعة الأدوية والخدمات التكنولوجية (الاتصالات) والصناعات الكهربائية وغيرها.
- (١٦) ستقوم الحكومة بتعزيز وخلق صناعات جديدة تتوفر لها المواد الخام عالية الجودة في الأردن مثل صناعات الأسمدة المتخصصة والزجاج والسيراميك والخزف، وتسويقها عالمياً وبخاصة في القارة الإفريقية وكذلك ستعزز الحكومة مجالات الإنتاج الإعلامي والسينمائي والتصنيع الزراعي بأعلى المستويات.
- (١٧) ستسعى الحكومة إلى جعل الأردن مركزاً إقليمياً لتكنولوجيا المعلومات، من خلال خلق بيئة جاذبة لريادي الأعمال، وجذب الاستثمارات لهذا القطاع وتشجيع الصادرات من اقتصاد المعرفة والخدمات من خلال تقديم الدعم المناسب بما في ذلك إعفاء أرباح هذه الشركات من الضرائب.
- (١٨) ستعمل الحكومة على اتخاذ التدابير اللازمة لتنشيط سوق عمان المالي، وزيادة التعامل بالأسهم والسندات عن طريق إنشاء الصناديق المشتركة وحل مشكلات الشركات المتعثرة، وحماية صغار المساهمين، وإعادة



غرفة تجارة عمان
Amman Chamber of Commerce

- هيكله رؤوس أموالها والنظر في وضع التشريع المناسب لتحويل سوق عمان المالي إلى شركة مساهمة خلال ستة أشهر.
- (١٩) ستضع الحكومة الأسس الضرورية لإصدار سندات حكومية (شهادات إيداع أو شهادات ادخار) بمبالغ كبيرة لا تقل عن (٥٠) ألف دينار للشهادة الواحدة.
- (٢٠) ستقوم الحكومة بتطوير آليات الحد من التهرب الضريبي وتحسين التحصيل الضريبي، من خلال تطبيق الإجراءات القانونية للتحصيل والبيع في المزاد العلني، وإجراء التسويات ومنح حوافز لموظفي الضريبة لمضاعفة الجهود التحصيلية.
- (٢١) ستسعى الحكومة ومن خلال صناديق الاستثمار الوطنية، كلما سحنت الفرصة لذلك، إلى إعادة شراء أسهمها المباعة خاصة في الشركات الأردنية الكبرى ذات الربحية العالية.
- (٢٢) ستنشئ الحكومة صندوقاً للمشاريع الريادية الإبداعية، للمساهمة في رؤوس أموال الشركات المبتدئة بحيث يكون مقر الصندوق لدى شركة ضمان القروض على أن تتولى إدارة الصندوق لجنة من القطاع الخاص.
- (٢٣) ستضع الحكومة قانون موازنة للعام (٢٠١٧) بما يحقق هدف تقليل العجز وتحفيز النمو وتقليل الهدر وتحسين جمع الإيرادات الحكومية.
- (٢٤) ستعمل الحكومة على تعديل قانون ضريبة الدخل ليكون أكثر حفزاً للاستثمار وأقل عرضة للتهرب والتجنب الضريبي، ومنسجماً مع الدستور في تصاعديته.
- (٢٥) ستعمل الحكومة على تعديل قانون تنظيم الموازنة بحيث يتماشى مع الممارسات الدولية في إعداد الموازنة بحيث يحتوي إطاراً للسياسة المالية الكلية والرقابة على الخزينة وإدارة التدفقات النقدية وترتيب الأولويات للمشاريع الرأسمالية ضمن منظومة إدارة المشاريع الاستثمارية،
- (٢٦) ستعمل الحكومة على إجراء إصلاحات هيكلية في قطاعات المياه والري، الطاقة والثروة المعدنية، والأعمال وسوق العمل والقطاعات الاجتماعية.
- (٢٧) ستولي الحكومة العناية القصوى التي يستحقها قطاع الخدمات، وستقدم له الدعم والإعفاءات التي تمكنه من أن يستثمر قدراته التنافسية ويطور إمكاناته التصديرية لما له من تأثير مباشر على توفير فرص التشغيل للمواطنين ولاسيما أنه يعتمد أساساً على الموارد البشرية التي هي ثروة الأردن الأساسية.
- (٢٨) ستعمل الحكومة على تحفيز قطاع البناء والهندسة والإسكان من خلال رفع كفاءة المقاول والمهندس الأردني لاكتساب القدرات للمنافسة على مستوى الإقليم، وتشجيع تصدير المكاتب الاستشارية الأردنية للعمل خارج الأردن، وتيسير الإجراءات الخاصة بالتراخيص للمستثمرين في قطاع الإسكان لتحفيز الاستثمار، حيث أن هذه المقترحات من نتائج استراتيجية محور البناء والهندسة والإسكان المنبثقة عن رؤية الأردن (٢٠٢٥).
- (٢٩) ستستمر الحكومة بالتواصل مع الأردنيين العاملين في الخارج والمستثمرين العرب والأجانب، بهدف جذبهم للاستثمار في الأردن وإزالة الاختناقات في الإجراءات الحكومية الطويلة أو البطء في الفصل القضائي وإجراءات التحكيم، إذ ستقوم الحكومة بتشجيع فض النزاعات الاستثمارية قبل إحالتها إلى المحاكم وذلك عن طريق إنشاء مركز للوساطة القانونية بالتعاون مع القطاع الخاص، وكذلك إنشاء مركز للتحكيم في كل من العاصمة عمان ومدينة العقبة لغايات حل النزاعات وتسويق الأردن كمركز إقليمي للتحكيم.



ومن الإجراءات السريعة المحفزة للاستثمار التي وردت في البرنامج التنفيذي لحكومة الملقي ما يلي:

(١) ضرورة تحفيز قطاع العقار والاستثمار فيه، وفي هذا الإطار لابد من تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني وتنفيذ القانون المتعلق بهذا الإجراء بحيث يتفد القطاع الخاص أكبر قدر ممكن من المشروعات العامة ومشروعات البنى التحتية والمرافق الأساسية والذي يصب في مصلحة الاقتصاد الوطني ويقلل من الكلف الرأسمالية والقروض التي تتكبدها الحكومة في هذا المجال.

(٢) زيادة الطاقة الاستيعابية للقطاع الخاص في استخدام الشباب والفتيات الباحثين عن عمل.

(٣) مراجعة الإجراءات والقيود المفروضة على شراء العقار وبيعه وتسهيل تلك الإجراءات، وإزالة العوائق التي تحول دون إقبال الشركات والأردنيين وغيرهم من الاستثمار في هذا القطاع الحيوي، والنظر في تخفيف روتين التراخيص للأبنية وإزالة غير الضروري منها.

أما بالنسبة إلى قطاع السياحة فإن الحكومة تنظر إلى هذا القطاع كمساهم أساسي في الناتج المحلي الإجمالي وتوليه اهتماماً خاصاً، وستعمل الحكومة على تطويره، وذلك من خلال الأمور التالية:

(١) الإعداد النهائي للاستراتيجية الوطنية للسياحة.

(٢) التركيز على أنماط سياحية واعدة للسياحة الوافدة والمحلية على حد سواء، مثل سياحة المغامرات والسياحة الدينية والعلاجية والبيئية.

(٣) استغلال منتجات البحر الميت القائمة على الأملاح الموجودة فيه.

(٤) دعم برامج الترويج السياحي وفتح أسواق جديدة وتحفيز الأسواق القائمة بهدف زيادة أعداد السياح الأجانب من خلال فتح المجال لقدوم الطيران منخفض الكلفة والعارض القادم للأردن.

(٥) مشاركة وزارة السياحة في الخطة الشاملة لمسار أم قيس - العقبة لتحديد الفرص السياحية المتاحة وتطويرها وتشغيل الأيدي العاملة في المناطق التي توجد فيها.

(٦) ستقوم الحكومة بإجراء مراجعة شاملة للسياحة العلاجية لمعرفة المشكلات التي تعاني منها والعمل على حلها بدءاً من الترويج وتسهيل إجراءات الدخول إلى المملكة وضمان جودة الخدمات المقدمة، وبهذا الصدد ستعمل الحكومة على استكمال المراحل الدستورية لإقرار قانون المسؤولية الطبية.

أما في مجال أهمية الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة فستقوم حكومة الدكتور هاني الملقي بالإجراءات التالية:

(١) بتبني استراتيجية لمكافحة هاتين الأفتين معاً، وبالتشاور مع ممثلي القطاع الخاص كل حسب اختصاصه، من أجل تعزيز فرص العمل المنتجة التي تضمن دخلاً مناسباً للباحثين عن العمل وذلك من خلال التنفيذ الأمثل للاستراتيجية الوطنية للتشغيل بهدف إصلاح بنية سوق العمل وإعادة توزيع الموارد البشرية بين القطاعات والمناطق لتحقيق أعلى درجات الإنتاجية للاقتصاد الأردني، وإعادة الترتيب الهرمي المنطقي للتوفيق بين مختلف التخصصات والمهارات ومتطلبات سوق العمل.

(٢) إدارة المشروعات والخدمات في الاقتصاد الأردني لتستخدم الوسائل الحديثة لاستخدام العمالة الأردنية وإحلالها بدلا من العمالة الوافدة. وفي ضوء الانخفاض الحاد في نسبة العمالة الأردنية العاملة في قطاعات الزراعة والإنشاءات والخدمات ذات المتطلبات المتواضعة، فإن الحكومة سوف تركز على هذه القطاعات



غرفة تجارة عمّان
Amman Chamber of Commerce

بهدف المكنكة وزيادة نسبة العاملين الأردنيين فيها حتى تصل إلى ما نسبته (٢٥ بالمئة) على الأقل من مجموع العاملين في هذه القطاعات في العام ٢٠١٨.

(٣) ستقوم الحكومة بالعمل التدريجي وضمن إطار برنامج شبكة الأمان الاجتماعي على تحويل مؤسسات الدعم المباشر ومصادره إلى فرص إنتاجية للمستفيدين من هذه المعونات كل ما أمكن ذلك، وهذا سينطبق على كل من صندوق المعونة الوطنية وصندوق الزكاة بعد إعادة النظر في قانونه.